Using Artificial Intelligence at Courts[#]

Abdulaziz bin Ahmed Al-Muzaini [(1)*]

(1) Researcher, Higher Institute of the Judiciary- kingdom of suadi arabia

.

Received: 1/2/2026

Accepted: 10/5/2026

Published: 23/7/2026

* *Corresponding Author:*
-

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v5i2.2121

Abstract

It is important to note at the outset the importance of distinguishing between two different fields in the technological world. The first is information technology, which refers to the use of computers and technical systems to obtain, index, organize, and quickly retrieve information. The other field, which is the subject of this paper, is artificial intelligence, which refers to "computer systems that make logical inferences related to the human mind and can perform tasks that require human intelligence." That is, artificial intelligence analyzes, studies, and infers like the human mind, and is not merely about the speed of collecting, classifying, and indexing information as it was previously. Artificial intelligence, as described, is new to the judicial systems in the world, and countries are still researching and discussing the application of artificial intelligence in their judicial systems, which is what we will try to reveal in this paper, God willing.

Keywords: Artificial Intelligence, , Judicial Systems, Electronic, Technologies, Artificial Intelligence Judge.

□

[#] A special issue for the Third International Conference, entitled: **Artificial Intelligence, A Legal Vision Towards a Sustainable Future**.

استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم

عبدالعزيز بن احمد المزيني[1]

(1) باحث، المعهد العالي للقضاء – السعودية.

ملخص

تجدر الإشارة ابتداء إلى أهمية التفريق بين مجالين مختلفين في العالم التقني، الأول وهو تقنية المعلومات والذي يقصد به استخدام أجهزة الحاسب الآلي والأنظمة التقنية للحصول على المعلومات وفهرستها وترتيبها وسرعة استخراجها مرة أخرى1 أما المجال الآخر، وهو محل بحث هذه الورقة، فهو الذكاء الاصطناعي، والذي يقصد به "أنظمة الحاسب الآلي التي تجري استنتاجات منطقية ترتبط بالعقل البشري ويمكنها أن تؤدي المهام التي تتطلب ذكاء بشريا"2 أي أن الذكاء الاصطناعي يقوم بالتحليل والدراسة والاستنتاج مثل ما يقوم به العقل البشري، وليس مجرد السرعة في جمع المعلومات وتصنيفها وفهرستها كما هو في السابق، فالذكاء الاصطناعي بهذا الوصف يعد جديدا على الأنظمة القضائية في العالم وما زالت الدول تبحث وتناقش تطبيق الذكاء الاصطناعي في أنظمتها القضائية، وهو ما نحاول كشفه في هذه الورقة بإذن الله.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، الانظمة القضائية، إلكتروني، تقنيات، قاضي الذكاء الاصطناعي.

المقدمة.

المرحلة التي نعيشها الآن، هي مرحلة بدايات انطلاق الذكاء الاصطناعي، ومعنى ذلك، أنه ما زال هناك نسبة من الأخطاء البسيطة التي تقع من عمليات التحليل التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي حسب ما يقوله المختصون، ولكن في المقابل، فالذكاء الاصطناعي سريع التعلم جدا، فهذه الأخطاء البسيطة التي قد نراها الآن، يمكن تجاوزها خلال فترة بسيطة لا تتجاوز البضع سنوات. أضف إلى ذلك أن الذكاء الاصطناعي الذي سيستخدم في القضاء مثلا سيكون ذكاء اصطناعيا مركزيا، فكأنك تعلم عقلا واحدا لكل المحاكم المنتشرة في أنحاء الدولة، وليس عقولا مختلفة في أماكن متعددة، وتدرب عقلا واحدا لكل زمان، وليس عقولا تتنقل أو تنتهي بتقاعد أو

[1] "استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية" من إعداد مركز البحوث والدراسات القانونية.

[2] المرجع السابق.

موت، وهذا يعني أن عملية تعليم الذكاء الاصطناعي سريعة زمنيا ومتراكمة معرفيا بشكل لا يمكن أن يتصوره العقل البشري، ولذلك فهو مشروع كبير تتبناه الدول على أعلى المستويات.

ويختلف الذكاء الاصطناعي عن تقنية المعلومات بأنه ليس محايدا، فتقنية المعلومات عبارة عن قوالب أو منصات يمكن استخدامها في أي مجال، حسب ما يريده المستخدم، ولكن الذكاء الاصطناعي يقوم بالتحليل والدراسة والاستنتاج، ويتعلم من أخطائه، ومن هذا المرتكز فإن طريقة التفكير والتحليل، وتحديد ما هو صواب وما هو خطأ ومن ثم تصحيح الخطأ، كل ذلك يضعه له من صنع هذا الذكاء الاصطناعي، ولذلك يذكر الباحثون[1] أن من أهم سلبيات الذكاء الاصطناعي أنه ليس محايدا، والسبب أن الذكاء الاصطناعي يقوم على عاملين رئيسين، الأول الخوارزميات التي يضعها مهندسو ومبرمجو الذكاء الاصطناعي، والعامل الثاني البيانات والمعلومات التي يغذى بها الذكاء الاصطناعي، ففي العملية القضائية عند بناء الذكاء الاصطناعي لا بد من التعاون بين القانونيين ومهندسي الذكاء الاصطناعي لوضع الخوارزميات التي تريدها وتقصدها الجهة القضائية، وكذلك على الجهة المختصة تزويد الذكاء الاصطناعي بكل البيانات اللازمة من أحكام قضائية سابقة وأنظمة وتعاميم وعدم الاكتفاء ببعضها دون الآخر حتى تكون النتيجة موضوعية قدر الإمكان ولذلك، فإن مشروع الذكاء الاصطناعي هو مشروع دولة تتعاون فيه أكثر من جهة، وهو مشروع سيادي وطني يدخل في شتى المجالات، والتي من ضمنها المجال القضائي.

مجالات تطبيق الذكاء الاصطناعي:

لهدف إعداد هذه الورقة، رجعت للعديد من البحوث والدراسات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العملية القضائية، وأخص بالذكر ثلاث مراجع رئيسية، الأول دراسة بعنوان "استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية" من إعداد مركز البحوث والدراسات القانونية، وهي دراسة حديثة أعدت في عام ٢٠٢٣م، وقد ذكر المركز في مطلع هذه الدراسة أنه تم إعدادها

[1] **Renata M. O'Donnell (2019)** – *"Challenging Racist Predictive Policing Algorithms Under the Equal Protection Clause,"* 94 **N.Y.U. Law Review** 544 (2019).

"بالتعاون مع خبراء دوليين ومختصين في مجال الدراسة، وذلك بهدف إثراء البيئة القانونية في المملكة العربية السعودية، وتقديم الدعم القانوني للمستهدفات التنموية من خلال نقل المعرفة ومواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال القانون عموما والتشريع على وجه الخصوص."[1] والحقيقة أنها دراسة جيدة ومثرية، لا سيما أنها جديدة في وقت يتطور فيه الحديث عن الذكاء الاصطناعي بشكل متسارع جدا.

والمرجع الثاني هو دراسة بعنوان "قاضي الذكاء الاصطناعي: تقييم نماذج اللغة الضخمة في اتخاذ القرارات القضائية". وهي دراسة قام بها باحثان في كلية الحقوق في جامعة شيكاغو في عام ٢٠٢٥م، تهدف إلى استكشاف مدى قدرة نماذج اللغة الضخمة(LLMs) ، مثلGPT-4o ، على محاكاة القضاة البشريين في عملية اتخاذ القرارات القضائية. تعتمد الدراسة على تطبيق تجربة عملية على 31 قاضيًا فدراليًا أمريكيًا، حيث تم اختبار تأثير العاطفة والتزام القضاة بالسوابق القضائية على قراراتهم. وتهدف هذه التجربة الجديدة إلى مقارنة أداء نموذج GPT-4o بأداء القضاة وطلاب الحقوق الذين سبق لهم أن خضعوا لنفس الاختبار.

أما المرجع الثالث، فهو لقاء خاص استمر لمدة ساعة مع د. محمد الحسين المدير التنفيذي لشركة مزن للذكاء الاصطناعي، وهي أول شركة سعودية رائدة في هذا المجال، وتقدم خدمات مهمة جدا ونوعية في مجال الذكاء الاصطناعي باللغة العربية فهي "توفر مجموعة من المنتجات والخدمات التي تعالج التحديات الرئيسية مثل منع الجرائم المالية، والذكاء اللغوي، والبحث المعرفي، وذكاء المستندات، والكشف عن الاحتيال، وفحص قائمة المراقبة، وتسجيل الائتمان"[2]، ولذلك يعتبر القطاع البنكي سواء البنك المركزي أو البنوك الخاصة من أهم وأكبر العملاء لمزن.

فمن خلال هذه المراجعات والمناقشات، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يستخدم في مجالين رئيسيين بشكل عام، وهما ١) **اتخاذ القرار**، ٢) **والمساعدة في اتخاذ القرار**.

والمقصود باتخاذ القرار أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على اتخاذ القرارات بنفسه بناء على الخوارزميات التي بنى عليها والمعلومات والبيانات التي غذي بها، وهذا ليس في المجال القضائي والقانوني فحسب، بل في شتى المجالات، فيمكن مثلا للذكاء الاصطناعي أن يقوم بدور

[1] المرجع السابق.

[2] https://www.mozn.sa/ar/about-us-arabic

الطبيب (وهو ما يسمى بالطبيب الروبوت)، فباستطاعته أن يشخص المريض ويتحاور معه ليعرف ما هو مرضه بالضبط ثم يقوم بوصف العلاج له بناء على التشخيص الذي توصل إليه.

وأيضا في العمل القضائي، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعرف تفاصيل القضية ثم يقارنها بمثيلاتها من السوابق القضائية ويربطها بالمواد النظامية ذات العلاقة ثم يصدر الحكم المناسب في القضية بناء على الخوارزميات والبيانات التي غذي بها (القاضي الروبوت).

وينطبق ذلك على عدد من المجالات التي فيها تحليل ومناقشة واستنتاج، من هندسة ومحاسبة واستشارات مالية وغيرها.

ولكن في هذه المرحلة الزمنية التي نعيشها الآن، هناك نسبة خطأ واردة في النتائج والقرارات التي يصدرها الذكاء الاصطناعي، وهذه النسبة وإن كانت ضئيلة لكن نتائجها قد تكون كارثية، فقد يكون التشخيص خاطئا طبيا ثم يوصف الدواء الخطأ الذي قد يفتك بالمريض، أو أن الحكم القضائي قد يكون خاطئا ومن ثم سيكون ظالما ومجحفا بالمحكوم عليه.

ولهذا في هذه الفترة لا ينصح علماء الذكاء الاصطناعي باستخدامه في اتخاذ القرارات بشكل مستقل، لما قد يصدر من أخطاء، وإن كانت قليلة ولكن نتائجها كارثية.

هذا التوجه لن يستمر طويلا، فكما أشرت في المقدمة أن الذكاء الاصطناعي سريع التطور إذا قام بتطويره والاعتناء به الجهات ذات العلاقة في الدولة، بل قد يتجاوز الذكاء الاصطناعي – بعد عدد من السنوات– هذه النسبة من الخطأ ويصبح أكفأ من البشر بشكل كبير.

ولكن في هذه المرحلة الزمنية ونظرا لوجود هذه النسبة البسيطة فلا ينصح علماء الذكاء الاصطناعي بذلك – ولهذا المبدأ العام استثناءات سأشير لها لاحقا– ولكن الذي ينصح به علماء الذكاء الاصطناعي هو استخدامه بأقصى حد ممكن في المجال الثاني وهو المساعدة في اتخاذ القرار.

فمثلا في المجال الطبي لا يترك المجال للطبيب الروبوت في التشخيص والعلاج واتخاذ القرارات في ذلك، بل القرار النهائي للطبيب البشري، ولكن الطبيب البشري يستعين في عمله بأنظمة الذكاء الاصطناعي، وهذا سيساعده كثيرا ويختصر عليه الوقت والجهد والمال، بل ستكون النتائج التي يتوصل لها الطبيب أكثر عمقا ودقة.

ومثله يقال في المجال القضائي، فلا يوكل الأمر بأكمله للذكاء الاصطناعي، بل القاضي هو الذي يصدر الأحكام القضائية النهائية، ولكنه يستعين بالذكاء الاصطناعي في ذلك، فهو

سيسهل عليه العمل كثيرا ويوفر عليه الجهد والوقت الكبير، حيث سيقوم الذكاء الاصطناعي بدراسة القضية وتحليلها واقتراح الأحكام القضائية المناسبة لها من خلال النصوص النظامية والسوابق القضائية، ولكن الحكم النهائي هو للقاضي البشري وليس القاضي الروبوت، ولذلك يقول الباحثون المعدون لدراسة "استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية": "ولذا، قد يكون من المناسب للمملكة ألا تنقل بالكامل دور صنع القرار إلى قاضي الذكاء الاصطناعي، ولكن أن تكون برامج الذكاء الاصطناعي أدوات تساعد القاضي على اتخاذ القرار بطريقة أسرع وأكثر كفاءة، وأن يكون القرار النهائي ومسؤولية النظر في القضية لدى القاضي البشري، ونظرا لأن الدور التفسيري للحكم يؤديه القاضي البشري، فإن هذا لن يتعارض مع مبادئ النظام القضائي في المملكة العربية السعودية، وسيكون بمنزلة فتح المجال لاستخدام الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي لمساعدة القضاة في العملية القضائية."[1]

وهذه النتيجة، وهي عدم استخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار بنفسه وإصدار الأحكام القضائية بذاته (إلا في استثناءات يسيرة) واستخدامه فقط في المساعدة على اتخاذ القرار وإصدار الأحكام القضائية هو ما درجت عليه أغلب دول العالم، فلم أجد دولة اعتمدت القاضي الروبوت في كل محاكمها، ولكن في المقابل هناك أمثلة وتجارب رائعة في استخدام الذكاء الاصطناعي في الدعم القضائي، وسأذكر بعضا من هذه النماذج في الفقرات التالية.

وهناك سبب اخر إضافة لنسبة الخطأ البسيطة التي قد يتم تجاوزها في فترة وجيزة، وهي أن الذكاء الاصطناعي لا يأخذ في الاعتبار العوامل الإنسانية وغير القانونية التي قد تحتف بالقضية، وهو ما خلصت إليه دراسة "قاضي الذكاء الاصطناعي: تقييم نماذج اللغة الضخمة في اتخاذ القرارات القضائية" من جامعة شيكاغو، حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

التزام GPT-4o بالسوابق القانونية بدلًا من الاهتمام بالعوامل العاطفيةيشير البحث أولًا إلى أنّ نموذج GPT-4o يلتزم بالسوابق القانونية بدرجة عالية من الثبات. فمن خلال التجربة، تأثر القضاة البشر بشكل ملحوظ بمدى تعاطفهم مع المُتَّهَم أو نفورهم منه، ما جعلهم ينحرفون في بعض الأحيان عن الالتزام بالسوابق القانونية. في المقابل، بقيت قرارات GPT-4o مقيدة بتلك

[1] "استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية" من إعداد مركز البحوث والدراسات القانونية.

السوابق، بغض النظر عن الصورة الوجدانية المعروضة حول المُتهَم. يعكس هذا الالتزام الصارم بالقواعد القانونية المنصوص عليها قدرة GPT-4o على معالجة النزاع القانوني بشكل رسمي ودقيق، أقرب إلى تطبيقات المناهج الدراسية، مقارنةً بالأحكام التقديرية التي قد يتبناها قضاة أصحاب خبرة.

٢. **الطبيعة الشكلية لنموذج GPT-4o** تعزز الورقة من هذه النقطة بالقول إنّ GPT-4o يتصرف كـ"قاضٍ حرفي". فرغم أنّ القضاة البشر يستشهدون هم أيضًا بالقواعد القانونية والسوابق، فهم يضيفون إلى قراراتهم رؤىً أخرى – سواء كانت أخلاقية أو متعلقة بالسياسات العامة أو مشاعر إنسانية. على الجانب الآخر، يعتمد GPT-4o على النصوص القانونية بطريقة أقرب إلى الآلية، ونادرًا ما يشير إلى الآثار السياسية أو العوامل غير القانونية. وقد جُرِّبت أساليب عدة للتأثير عليه ("هندسة التوجيه")، كأن يُطلب منه أخْذ البعد العاطفي في الاعتبار أو التفكير بفلسفات قضائية أوسع، لكن ذلك لم ينجح في تغيير ميله للاعتماد شبه الحصري على السوابق القانونية.

3. العجز عن محاكاة المنطق القضائي البشري

يستخلص الباحثون أنّ التوجه الشكلي للنموذج يحول دون محاكاة سلوك القضاة في الواقع. فالتجربة قُدِّمت إلى نموذج GPT-4o بالموادّ نفسها التي عُرضت على قضاة فدراليين أمريكيين في دراسات سابقة. هناك حيث أظهر القضاة انحيازًا عاطفيًا (كانوا أكثر ميلًا لإدانة المتهم غير المتعاطف)، لم يظهر لدى GPT-4o أي نمط مماثل. حتى التعليمات الصريحة التي دعته لأخذ العوامل الشخصية الأخرى في الاعتبار لم تثمر أي نتائج مُختلفة.

ولهذا، يخلص الباحثان إلى أن نموذج GPT-4o يعمل كـ"قاضٍ حرفي" يتمسك بالسوابق القانونية بشكل دقيق دون أخذ العوامل العاطفية أو الإنسانية في الاعتبار. ورغم أن ذلك قد يكون ميزة في بعض الحالات، إلا أنه يمثل قيدًا في حالات أخرى تتطلب مرونة قضائية وفهماً أعمق للعوامل غير القانونية. ولهذا يشير الباحثان إلى أن نموذج GPT-4o يشبه طلاب الحقوق أكثر من القضاة المتمرسين أصحاب الخبرات، مما يثير تساؤلات فلسفية حول إمكانية استبدال القضاة البشريين بنماذج الذكاء الاصطناعي في المستقبل.

وهذا يعزز ما ذكرناه من أن الذكاء الاصطناعي، حتى هذه اللحظة، مهم جدا في مساعدة القضاة في اتخاذ قراراتهم وإصدار أحكامهم، ولكن لن يكون بديلا عنهم.

نماذج وتطبيقات للذكاء الاصطناعي في العملية القضائية:

أولا: تقديم الدعوى ورفع المستندات

كما ذكرنا في المقدمة، كثير من الدول تستخدم تقنية المعلومات في هذا المجال، ولكن هذه المنصات لم تستخدم الذكاء الاصطناعي بعد، فما زال هناك جهدا بشريا، حيث يقوم الموظفون بمراجعة المستندات التي يقدمها المدعي ومن ثم يقررون الموافقة عليها أم لا، وهذا قد يستغرق بضعة أيام. عملية مراجعة المستندات هذه ممكن أن يقوم بها الذكاء الاصطناعي، حيث يقوم بمراجعتها ومن ثم يقرر الموافقة على المستندات أم لا خلال ثواني، وبعد الموافقة عليها تقبل الدعوى ويحدد لها موعد بشكل مباشر، فالذكاء الاصطناعي له قدرة هائلة في هذا المجال. وقد اشتهرت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة، حيث تطبق هناك تقنيات الذكاء الاصطناعي في مرحلة كشف الأدلة، وهي مرحلة ما قبل المحاكمة، يقدم فيها أطراف الدعوى كل ما لديهم من وثائق ومستندات، ثم يقوم الذكاء الاصطناعي بفحص هذه المستندات والبيانات الكبيرة بسرعة هائلة للعثور على الأدلة ذات الصلة، مما يقلل الوقت والجهد اللذين يتطلبهما الباحثون البشريون.

ثانيا: الدراسة والتحليل (تهيئة الدعوى)

وهذه أهم التطبيقات التي يمكن للذكاء الاصطناعي دعم العملية القضائية فيها، حيث باستطاعة الذكاء الاصطناعي خدمة العملية القضائية في مرحلتين:

1 - البحث والتحليل

يمكن للذكاء الاصطناعي إجراء بحث قانوني شامل من خلال تحليل السوابق القضائية ذات العلاقة بالقضية المنظورة، وتقديم ملخصات تساعد القاضي على ربط تلك السوابق بهذه القضية، كما يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي جلب القوانين واللوائح ذات العلاقة ومن ثم تفسيرها وربطها بالقضية المنظورة، مما يوفر للقضاة فهمًا أوضح للإطار القانوني ذي الصلة بقضاياهم.

2 - اقتراح الأحكام المناسبة

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم اتخاذ القرارات القضائية من خلال تقديم توصيات بشأن إصدار الأحكام بناءً على المبادئ التوجيهية والسوابق المعمول بها، مما يضمن الاتساق والعدالة في الأحكام القضائية.

هذا كله ممكن أن يقوم به الذكاء الاصطناعي خلال ثوان، وهذا يعني أن الجهاز القضائي سيوفر الوقت والجهد والمال الكثير، حيث ستستغني المحاكم عن كثير من الباحثين، وذلك بتفعيل الذكاء الاصطناعي الذي سيكون أكفأ بكثير، وأكثر دقة وأسرع في التعلم والإنتاج.

فنحن أمام عقل اصطناعي واحد يخدم جميع القضاة في الدولة، وليس أمام باحثين متعددين ومتغيرين، وقد تبنت هذه التقنيات عدد من دول العالم، مثل أمريكا وكندا وأستراليا وبريطانيا.

ثالثا: الصلح

عملية الصلح تتم باجتهاد المصلح الذي يحاول التوسط بين الطرفين بجهده الشخصي وخبرته الشخصية، ولذلك فإن دخول الذكاء الاصطناعي في عملية الصلح سيزيد من كفاءة هذه المنصات بشكل كبير، فالمصلح سيدخل بيانات القضية في نظام الذكاء الاصطناعي ومن ثم الذكاء الاصطناعي سيتنبأ بالحكم في القضية لو ذهبت للمحاكم، وعندها وكما يقول أحد المحامين "إذا علم أحد الأطراف أن الحكم سيكون لصالحه بنسبة كبيرة، والآخر سيعلم أن الحكم سيكون ضده بنسبة كبيرة، حينها سيكون الصلح سهلا".1 ولن يكتفي الذكاء الاصطناعي بذلك، بل سيطرح الحلول المقترحة للصلح بين الأطراف والتي سيختار المتخاصمان من بينها ما يرضيهم ويناسبهم بإشراف المصلح، هذا كله سيسهل ويسرع من عملية الصلح وسيجعلها أكثر كفاءة وإنجازا.

ولبريطانيا تجربة ثرية جدا في هذا المجال من خلال برنامج "حل المنازعات الالكتروني" Online Dispute resolution,، والذي تم تبنيه في عام ٢٠١٥م ولكن تسارعت وتيرة استخدام البرنامج بعد كورونا، وأثبت نجاحا باهرا حتى الآن.

رابعا: استشارات ما قبل التقاضي

تقليل تدفق القضايا على المحاكم هو هدف رئيسي، ولذلك من الممكن تقديم خدمات استشارات عن طريق الذكاء الاصطناعي التي تتبناه الدولة لمن يريد رفع الدعوى قبل أن يرفعها بشكل رسمي، واستخدام القدرة التنبؤية للذكاء الاصطناعي في هذا المجال، ليرى المتخاصم هل ستنجح دعواه أم لا، فإذا كانت لن تنجح بنسبة كبيرة، فهذا سيجعل المتخاصم يحجم عن رفع

---

1 https://mena.thomsonreuters.com/en/resources/legal/articles/2021/will-ai-transform-dispute-resolution-as-we-know-it.html

دعواه للمحكمة، ومن الممكن أن تقدم هذه الاستشارات بسعر رمزي ليمكن الناس من الاستفادة من هذا العقل الاصطناعي الذي قد يكون أكثر فائدة لهم من المحامين، وسيقلل أيضا من تدفق القضايا الخاسرة، وبالتالي يزيد من كفاءة المحاكم ويجعلها تركز على القضايا التي تستحق العناء، وقد قامت بهده التجربة بريطانيا والصين، حيث يوجد في كلا الدولتين chatbot أي برنامج محادثة ذكاء اصناعي مثل ChatGpt4، حيث يستطيع المستخدم التحاور مع هذا النظام والوصول إلى نتيجة عن رفع الدعوى هل هي مجدية أم لا. وفي النهاية هذه مجرد استشارة لا يترتب عليها مسؤولية وإنما هي استرشادية تساعد المتخاصم في اتخاذ قراره.

خامسا: إصدار الأحكام القضائية

كما ذكرت سابقا، إن علماء الذكاء الاصطناعي لا ينصحون باستخدامه في إصدار القرارات النهائية والمطلقة، لوجود نسبة من الخطأ في هذه المرحلة، ونتاج هذا الخطأ قد يكون كارثيا، ولكن لهذا المبدأ بعض الاستثناءات، فمن الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي في القضايا اليسيرة، التي وإن وجد الخطأ فيها، قد لا تكون النتائج خطيرة وكارثية، والقضايا اليسيرة المقصود بها القضايا ذات القيمة القليلة أو التي تكون عقوباتها بسيطة، مثل القضايا المرورية، وهناك تطبيقات جيدة في هذا المجال لبعض الدول مثل بريطانيا من خلال برنامجها "حل المنازعات الالكتروني".

التوصيات:

1 - لا يستخدم الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية بشكل مستقل (القاضي الروبوت)، ويستثنى من ذلك القضايا اليسيرة، ويترك تحديد هذه القضايا اليسيرة للجهة المختصة.

2 - يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في كل ما يخدم ويدعم العملية القضائية في شتى المراحل.

3 - يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القانوني خارج إطار المحاكم، مثل الاستشارات والصلح والتحكيم.

4 – الذكاء الاصطناعي قد لا يكون محايدا، وهو يعتمد على الخوارزميات التي بني عليها والبيانات التي يغذى بها، وإن كانت البيانات التي يغذى بها من اختصاص وزارات العدل والمحاكم، لكن الخوارزميات ليس من اختصاصهم، ولذلك لا بد من مراعاة الضوابط والسياسات التي تضعها الجهة المختصة والتأكد من أن الخوارزميات بنيت بمنهجية تحقق هدف المحاكم ووزارات العدل.

المراجع:

1 – "استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم السعودية" من إعداد مركز البحوث والدراسات القانونية، ٢٠٢٣م.
https://cms.clsr.gov.sa/media/publication/1023.pdf

2 – "قاضي الذكاء الاصطناعي: تقييم نماذج اللغة الضخمة في اتخاذ القرارات القضائية"، أريك بوسنر و شيفان سارام، كلية الحقوق جامعة شيكاغو، ٢٠٢٥م.
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5098708

3 – https://www.mozn.sa/ar/about-us-arabic

4 - https://mena.thomsonreuters.com/en/resources/legal/articles/2021/will-ai-transform-dispute-resolution-as-we-know-it.html

5 - **Renata M. O'Donnell (2019)** – *"Challenging Racist Predictive Policing Algorithms Under the Equal Protection Clause,"* 94 **N.Y.U. Law Review** 544 (2019).